

دور مؤسسات ضمان القروض في تخفيض المخاطر الائتمانية "دراسة تجربة الشركة الأردنية لضمان القروض"

پدیدآورنده (ها) : الحسن، خنساء ابراهيم؛ الشلبی، الدكتور مطيع اسعد

میان رشته ای :: Journal جامعة البعث :: السنة ٢٠١٩، المجلد ٤١ - العدد ١٢٨

Pages : From ١١٧ to ١٦٤

آدرس ثابت : <https://www.noormags.ir/view/fa/articlepage/1575403>

تاریخ داندود : ٢٠٢٣/١٢/٠٨

Computer Research Center of Islamic Sciences (Noor) to present the journals offered in the database, Has received the necessary permission from the owners of the magazines, accordingly all material rights arising from the entry of information on articles, magazines and writings. Available at the base, belongs to the "Light Center". Therefore, any publication and presentation of articles in the form of text and images on paper and the like, or to The digital form obtained from this site requires the necessary permission from the owners of the journals and the Computer Research Center for Islamic Sciences (Noor), and violation of it will result in legal action. For more information go to [Terms and Conditions](#) Using Noor Specialized Magazine Database Please refer



- دور التنوع في محافظ القروض في تخفيض المخاطر الائتمانية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية السورية)
- دور التنوع في محافظ القروض في أداء المصارف التجارية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية السورية)
- الأتمتة الإدارية وأثرها على تحسين معدلات الأداء في مؤسسات القطاع العام دراسة ميدانية على الشركة العامة لتوليد كهرباء بانياس
- إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في مؤسسات وشركات القطاع العام الصناعي في الجمهورية العربية السورية (دراسة تطبيقية على الشركة العامة لصناعة الألمنيوم و الشركة العامة لصناعة المعركات الكهربائية في اللاذقية)
- دور الزبون الخارجي في تحقيق الإبداع التسويقي دراسة استطلاعية تحليلية لأراء عينة من الزبائن في الشركة العامة للصناعات الجلدية/كوفة
- دور مؤسسات التعليم العالي في تنوع مصادر تمويلها بسلطنة عمان: دراسة تحليلية
- دور النسب المالية في تقويم أداء المشروع الإقتصادي دراسة تطبيقية على الشركة العربية السورية للصناعات الإلكترونية
- دور رئيس الدولة في اقتراح تعديل الدستور "دراسة في الدساتير العربية"
- دور الثورة الإسلامية في إيران في تأسيس محور المقاومة؛ حزب الله اللبناني نموذجًا: دراسة أحادية
- دور الرحلات كنشاط لا صفى في تنمية الوعى البيئى في مؤسسات رياض الأطفال من وجهة نظر معلمات رياض الأطفال

دور مؤسسات ضمان القروض في تخفيض المخاطر الائتمانية

"دراسة تجربة الشركة الأردنية لضمان القروض"

إعداد الطالبة : خنساء ابراهيم الحسن

قسم المصارف والتأمين - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

إشراف الدكتور: مطيع أسعد الشلبي المدرس في قسم المصارف والتأمين

كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

المُلخَص

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسات ضمان القروض في تخفيض المخاطر الائتمانية من خلال دراسة حالة الشركة الأردنية لضمان القروض خلال الفترة الممتدة بين (الربع الأول من عام 2005 والربع الأخير 2017)، وذلك باستخدام المنهج الوصفي والكمي وبالاعتماد على برنامج EViews.

وقد بينت النتائج أن الشركة الأردنية لضمان القروض تلعب دوراً جوهرياً في تخفيض المخاطر الائتمانية حيث أن متوسط نسبة إجمالي المخصص الخاص لمواجهة تعثر القروض والذي يعادل الأرصدة المضمونة القائمة للقروض متأخرة السداد إلى إجمالي المبالغ المضمونة خلال فترة الدراسة بلغ فقط 2% ، كما أن الشركة قامت بتبني سياسة تهدف لدعم القطاع الإنتاجي وذلك من خلال التركيز في منح الضمان لبرامج القروض الإنتاجية وتخفيض منح الضمان لبرامج قروض الأفراد.

وأوصت الدراسة بضرورة توفير البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة لتأسيس وضبط عمل شركات ومؤسسات متخصصة بتقديم منتج التأمين على الائتمان، بالإضافة إلى ضرورة توجه المصارف إلى اعتماد الأساليب الحديثة في تخفيض مخاطر الائتمان ومن أبرزها التأمين على الائتمان.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات ضمان القروض، التأمين على الائتمان، الشركة الأردنية لضمان القروض، المخاطر الائتمانية.

The Role of Credit Guarantee Institutions in Reducing Credit Risk "Studying the experience of Jordan Loan Guarantee Company"

Student preparation: Khansaa Ibrahim AL-Hasan

**Banking & Insurance Department – Faculty of Economics –
University of Damascus.**

**The Supervision of Dr: Motee Al shalaby Lecturer in Banking &
Insurance Department – Faculty of Economics – University of
Damascus.**

Abstract

The study aimed to identify the role of loan guarantee institutions in reducing credit risk by studying the case of the Jordan Loan Guarantee Company during the period between (the first quarter of 2005 and the last quarter of 2017), using the descriptive and quantitative methodology and using the EViews program.

The results show that Jordan Loan Guarantee Company plays an essential role in reducing credit risks as the average gross private provision against loan default, which is equivalent to the outstanding secured balances of overdue loans, to the total secured amounts during the study period, was only 2%, and has adopted a policy aimed to supporting the productive sector by focusing on granting guarantee for productive loan programs and reducing the guarantee for retail loans programs.

The study recommended the need to provide the legislative and regulatory environment necessary to establish and control the work of specialized companies and institutions to provide credit insurance product, in addition to the need for

banks to adopt modern methods of mitigating credit risk, most notably credit insurance.

Key Words: Loan Guarantee Institutions, Credit Insurance, Jordan Loan Guarantee Company, Credit risks.

المقدمة:

أدت زيادة حدة المنافسة فيما بين المصارف إلى زيادة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبلها، والذي بدوره قد ترافق مع زيادة في حجم التعرض للمخاطر الائتمانية، و لم تعد تلك الطرق التقليدية لإدارة المخاطر مجدية حيث بدأت المصارف بالتركيز على المبادئ السليمة لمنح الائتمان وانتهاج سياسة ائتمانية واضحة وسليمة لإيجاد آليات جديدة للتخفيض من المخاطر، وهنا برز دور التأمين كأكثر طرق إدارة الخطر فعالية وكأداة مالية للتحوط، وأصبح التأمين على الائتمان يلعب دوراً بارزاً في تخفيض مخاطر الائتمانية، كونه يقوم بتوفير تغطية تأمينية للأنواع المختلفة من التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف.

مشكلة البحث:

تلعب المصارف دوراً بارزاً في الحياة الاقتصادية وذلك من خلال التسهيلات الائتمانية المختلفة التي تقدمها للوحدات والقطاعات الاقتصادية المختلفة، ونظراً للمخاطر الائتمانية المحتملة التي قد تتعرض لها تلك المصارف جراء منح تلك التسهيلات الائتمانية المختلفة كان لا بد من توفير آلية جديدة وفعالة في إدارة المخاطر الائتمانية، وهنا برز دور مؤسسات ضمان القروض في تقديم منتجات تأمينية جديدة تلبي حاجات المصارف من خلال توفير تغطية أشمل للمخاطر التي تتعرض لها المصارف وذلك بالتأمين على الائتمان الممنوح من قبل المصارف ، والذي برز كمنتج تأميني جديد يلبي احتياجات تلك المصارف.

ومن هنا برزت مشكلة البحث في الوقوف على مدى نجاح هذا المنتج التأميني في تحقيق الهدف الأساسي منه ألا وهو تخفيض مخاطر المحفظة الائتمانية للمصارف و مدى إمكانية الاستفادة من التجربة الأردنية في سورية ، وذلك من خلال محاولة الإجابة على الأسئلة التالية :

1- ما هو أثر التأمين على الائتمان الممنوح من المصارف في تخفيض المخاطر الائتمانية ؟

2- هل نجحت التجربة الأردنية في تقديم منتج التأمين على الائتمان وهل يمكن الاستفادة منها في سورية؟

أهمية البحث:

1. بيان الدور الذي تلعبه مؤسسات ضمان القروض في تخفيض المخاطر الائتمانية.
2. دراسة التجربة الأردنية ومحاولة الاستفادة منها في تطبيق منتج التأمين على الائتمان في السوق التأمينية والمصرفية السورية وذلك كونه منتج تأميني حديث على السوق السورية، حيث أنه قد تم صدور القانون رقم 12 بتاريخ 2016/03/28 القاضي بإحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما أعلن مصرف سورية المركزي بتاريخ 2018/10/08 عن تأسيس مؤسسة ضمان مخاطر القروض المتوسطة والصغيرة و التي تعمل على توفير الضمانات اللازمة التي تساعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التسهيلات اللازمة التي تساعد على تأسيس مشاريع في مختلف القطاعات الحرفية والخدمية.

3. مساعدة المصارف السورية على مواجهة التطورات المتسارعة في ميدان المخاطر الائتمانية وإيجاد الآليات اللازمة للتحوط ضد هذه المخاطر ولا سيما خلال سنوات الأزمة السورية وازدياد حالات التعثر نتيجة الأضرار التي لحقت بغالبية أصحاب الفعاليات

الاقتصادية والدمار الذي حل بالمعامل والمنشآت الصناعية والتجارية وغيرها نتيجة الحرب والصراعات الدائرة في المنطقة .

أهداف البحث:

- 1- دراسة مدى فعالية منتج التأمين على الائتمان في التخفيض من المخاطر الائتمانية.
- 2- دراسة التجربة الأردنية في تطبيق منتج التأمين على الائتمان ومدى نجاح هذه التجربة .
- 3- البحث في مدى إمكانية الاستفادة من التجربة الأردنية في تطبيق منتج التأمين على الائتمان في سورية.

فرضية البحث:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضمان القروض وبين تخفيض المخاطر الائتمانية .

متغيرات البحث :

المتغير المستقل (X): ضمان القروض

وسيتم التعبير عنه من خلال احتساب نسبة العمولات المستوفاة عن كل فترة مالية لقاء الاشتراك ببرامج الضمان المختلفة من إجمالي المبالغ المضمونة لذات الفترة المالية لجميع برامج الضمان.

المتغير التابع (Y): المخاطر الائتمانية

وسيتم التعبير عنها من خلال احتساب نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي المبالغ المضمونة لكل فترة مالية لجميع برامج الضمان.

حدود البحث:

الحدود المكانية: تتم هذه الدراسة على الشركة الأردنية لضمان القروض.

الحدود الزمنية: وتتضمن الفترة الممتدة ما بين عام 2009 ولغاية عام 2017.

منهجية البحث:

تم تقسيم البحث إلى قسمين:

القسم النظري: تم اعتماد المنهج الوصفي في هذا القسم بالاعتماد على أهم ما ورد في الكتب والمراجع العربية والأجنبية والأبحاث والدراسات السابقة.

القسم العملي: تم في هذا القسم اختبار فرضية البحث وباستخدام برنامج EViews بالاعتماد على التقارير المالية الربعية الصادرة عن الشركة الأردنية لضمان القروض.

الدراسات السابقة:

أولاً : الدراسات العربية :

1. محمد، مياد. (2015). التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية

وتعزيز عمليات التمويل " دراسة للتجربة الأردنية مع إمكانية الاستفادة منها في

سورية". رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر استخدام التأمين على الائتمان في تعزيز عمليات التمويل والتوسع في منح التسهيلات الائتمانية من جهة ، والحد من المخاطر الائتمانية من جهة أخرى . وتمت دراسة التجربة الأردنية في تقديم خدمة التأمين على الائتمان والتعرف على مدى نجاحها وتطورها ، وإمكانية الاستفادة منها في السوق السورية، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي والكمي وباستخدام برنامج SPSS بالاعتماد على

التقارير المالية السنوية للشركة الأردنية لضمان القروض للفترة الممتدة بين عامي 2005 و2012. كما تم استخدام أسلوب الاستبانة للتعرف على إمكانية الاستفادة من التجربة الأردنية في سورية حيث يتمثل مجتمع الدراسة من العاملين المتخصصين في المصارف، وتم اختيار عينة عشوائية منها ليوزع عليها الاستبيان المصمم لغرض الدراسة الميدانية. **أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:**

- أ- يلعب التأمين على الائتمان دوراً جوهرياً في تعزيز عمليات التمويل.
- ب- يوجد أثر مباشر للتأمين على الائتمان في الحد من المخاطر الائتمانية .
- ج- هناك تشابه بين البيئتين المصرفية والتأمينية الأردنية والسورية بحيث يتيح إمكانية الاستفادة من التجربة الأردنية في سورية.

2. مسعداوي، يوسف. (٢٠١١). دور المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار

وائتمان الصادرات (ICIEC) في تعزيز صادرات واستثمار الدول الأعضاء. مجلة جامعة

دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 27 - العدد الأول- 49 - 68.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وعلى مهامها ونشاطاتها وأهم الخدمات المقدمة ، وكيف يمكن للمؤسسة أن تسهم في تنمية صادرات الدول الأعضاء .

وقد اعتمدت هذه الدراسة على البيانات السنوية للمؤسسة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2006.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- أ- إنّ نظام تأمين القروض على الصادرات يدفع ويحفّز المصدرين على التصدير بكل أمان.

ب- ينمّي نظام تأمين القروض الصادرات الوطنية ، من خلال الضمان الذي تقدمه المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات للقروض المقدمة من طرف المصدّرين للمستوردين.

ج- توفير تأمين القروض للمصدّر يمكنه من زيادة قدرته على منح شروط دفع ميسّرة للمشتري الخارجي، ومن ثم زيادة مبيعاته.

3. عبد الحميد، قدي، سعيدي ، وصاف. (٢٠٠٢). آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني 217 - 234.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية برامج ضمان ائتمان الصادرات والدور الذي تؤديه في ترقية وتنويع الصادرات الوطنية غير التقليدية ، وبالتالي تجاوز الأحادية في التصدير الذي مازالت تعاني منها العديد من الدول النامية ومنها الجزائر .

وقد جرت الدراسة على الفترة الممتدة من عام 1990 ولغاية 2000.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن استراتيجية تنمية الصادرات ساهمت في عدد من الدول النامية بدرجة كبيرة في النمو الاقتصادي من خلال توفير الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية كما أدت برامج ضمان ائتمان الصادرات دوراً معتبراً في ترقية المنتجات الوطنية في الخارج من خلال حماية المصدّرين من أخطار التجارة الدولية .

ثانياً : الدراسات الأجنبية :

1. **SAN JOSÉ Riestra, Amparo.(2003). CREDIT INSURANCE IN EUROPE : IMPACT, MEASUREMENT & POLICY RECOMMENDATIONS . Centre for European Policy Studies – ISBN 92-9079-413-5**

التأمين على الائتمان في أوروبا: التأثير ، والقياس وتوصيات السياسة

قدّمت هذه الدراسة صورة شاملة لتطوير التأمين على الائتمان في أوروبا وتحديد الفرص والعقبات التي تحول دون توسعها ، مع إيلاء اهتمام خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وقد جرت الدراسة على الفترة الممتدة بين عامي 1996 و 2001.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- أ- التأمين على الائتمان هو مجال ضعيف البحث مقارنة بمجالات التأمين الأخرى .
- ب- يقتصر الدليل على ظهور سوق للتأمين على الائتمان على نطاق الاتحاد الأوروبي على المجموعات الكبيرة متعددة الجنسيات.
- ج- استخدام التأمين على الائتمان من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة في أوروبا يختلف اختلافا كبيرا بين الأسواق.

2. Cowan, Kevin, Drexler, Alejandro, Yañez, Álvaro.(2009).

THE EFFECT OF CREDIT INSURANCE ON LIQUIDITY

CONSTRAINTS AND DEFAULT RATES: EVIDENCE FROM A

GOVERNMENTAL INTERVENTION. The Central Bank of Chile

- ISSN-e 0717-4411, N°. 524, 2009.

" تأثير التأمين على الائتمان في قيود السيولة ومعدلات العجز: دليل من تدخل

حكومي

قامت هذه الدراسة بدراسة أثر التدخل الحكومي في شيلي في النظام المالي من خلال استخدام خطط ضمان الائتمان الجزئي وكيف تؤثر هذه الخطط في معدلات التخلف عن سداد القروض المضمونة وذلك خلال الفترة الممتدة بين عام 2003 و عام 2006.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن خطط التأمين الجزئي على الائتمان تزيد من عدد القروض والمبلغ الإجمالي المقرض للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. بالإضافة إلى ذلك ، نجد أن التأمين على الائتمان يزيد من قدرة مديري المشاريع الفردية على تحمل الديون ، مع الاحتفاظ بالأصول الثابتة، كما أن التأمين على الائتمان يزيد من معدلات التخلف عن السداد ، لكن الأدلة تشير إلى أن هذه النتيجة موضحة أساساً عن طريق اختلال الممارسات المصرفية أكثر من المخاطر المعنوية في سياق ممارسات العمل.

أهم ما توصلت إليه الدراسات السابقة:

- أ- استخدام التأمين على الائتمان من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة يختلف اختلافاً كبيراً بين الأسواق ووفقاً لظروف وخصائص كل سوق .
- ب- إن التأمين على الائتمان يزيد من عدد القروض والمبلغ الإجمالي المقرض للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم .
- ج- يوجد أثر مباشر للتأمين على الائتمان في الحد من المخاطر الائتمانية إلا أنه وجد في دراسات أخرى أن التأمين على الائتمان يزيد من معدلات التخلف عن السداد ، ويرجع ذلك إلى سوء الممارسات المصرفية وسياسات منح الائتمان من قبل المصارف أكثر من سوء ممارسات العمل المقترض.
- د- إن نظام ضمان القروض يعتبر من أحد أدوات تنمية الصادرات .

ما يميز هذه الدراسة:

تتميز هذه الدراسة في محاولة دراسة التجربة الأردنية في مجال مؤسسات ضمان مخاطر القروض والاستفادة منها في سورية ومن خلال دراسة واقع المؤسسات الصغيرة في سورية والمعوقات التي تواجهها وذلك للوصول إلى نتائج وتوصيات من الممكن أن تساعد في إنجاح التجربة السورية في هذا المجال، حيث توصلت هذه الدراسة إلى التهميش الواقع بحق المؤسسات الصغيرة في سورية وغياب الدعم الحكومي وغير

الحكومي لها بالإضافة إلى صعوبة وصول مثل هذه المؤسسات إلى مصادر التمويل المتاحة وذلك لغياب قدرتها على تقديم الضمانات الكافية كونها تعتمد فقط على التدفقات النقدية لها وبالتالي حاجتها الماسة إلى وجود مؤسسة تعني بتقديم الضمانات اللازمة لها لحصولها على التمويل اللازم لدعم أنشطتها وتوسعها ولاسيما أن مؤسسة ضمان مخاطر القروض المتوسطة والصغيرة المحدثة مؤخراً في سورية لم تبصر النور على أرض الواقع بعد.

الإطار النظري:

أولاً - الائتمان المصرفي :

1- مفهوم الائتمان المصرفي : عملية بمقتضاها يرتضي البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح عميلاً بناء على طلبه سواء حالاً، أو بعد وقت بعيد ، تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صورة أخرى ، وذلك لتغطية العجز في السيولة لتمكينه من مواصلة نشاطه ، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية ، أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير. **النجار، ص**

71

2- تصنيفات الائتمان المصرفي :

يصنف الائتمان المصرفي إلى :

1. الائتمان المصرفي المباشر :

ويعتبر الائتمان المصرفي المباشر الشكل الأكثر شيوعاً في نشاط المصارف، والتوظيف الأكثر ربحية أيضاً، وفي هذا النوع من الائتمان يتم منح النقود مباشرة ووضعها تحت تصرف العميل ليستخدمها في أغراض محددة ومتفق عليها.

ومن أهم أنواع الائتمان المصرفي المباشر :

١. **حساب الجاري المدين** : هو اتفاق بين المصرف وعميله على حق العميل في أن يسحب من الأموال التي يسمح له البنك بسحبها ، وأن يكون حسابه مديناً بسقف أعلى متفق عليه وذلك خلال فترة زمنية محددة ، وغالباً ما تكون سنة قابلة للتجديد لفترة مماثلة. **أرشيد و جودة، ص 114 .**

2. **القروض** : وهي عبارة عن مبالغ من الأموال توضع تحت تصرف عملاء البنك بغرض تمويل احتياجاتهم في المدى القصير والمتوسط والطويل ولمدد معينة يتم الاتفاق عليها ولغرض معين ومقبول من قبل البنك، ويتعهد المقترض بأن يسدد المبلغ الذي اقترضه وفوائده إلى البنك دفعة واحدة أو على دفعات إما شهرية أو ربع سنوية أو حسب ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين. **قرصيه وبكري، ص 112**

2. **الائتمان المصرفي غير المباشر** :

ويتميز عن الائتمان المصرفي المباشر بأن المستفيد منه ليس العميل كما أنه لا يتضمن منح العميل المال بشكل مباشر وإنما يعكس تعهد خطي من المصرف تجاه المستفيد بسداد مبلغ معين في حال عدم التزام العميل بالإيفاء بالتزامه تجاه المستفيد .

ومن أبرز أنواع الائتمان المصرفي غير المباشر :

١. **الاعتمادات المستندية** : وهو تعهد يصدر عن المصرف (فاتح الاعتماد) بناءً على طلب المتعامل بدفع مبلغ معين إلى المستفيد مقابل استلام مستندات شحن البضاعة وفقاً للشروط المتفق عليها . رمضان وجودة، ص 124

٢. **الكفالات المصرفية** : وهي عقد كتابي يتعهد بمقتضاه البنك بضمان أحد عملائه بناءً على طلب العميل في حدود مبلغ محدد ولمدة معينة تجاه طرف ثالث هو المستفيد ، نتيجة التزام ملقى على عاتق العميل المكفول ، وضماناً لوفائه بالتزامه تجاه ذلك الطرف. النجار، ص 13

3- المخاطر الائتمانية :

1. **مفهوم المخاطر الائتمانية** : احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان . عبد الرحمن، ص 444

2. مصادر المخاطر الائتمانية :

أ- **المخاطر النظامية (العامة)** : وهي المخاطر التي لا ترجع أسبابها إلى المقترض نفسه مباشرة وإنما ترجع إلى تأثير عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية تؤثر على الاقتصاد بشكل عام دون أن يكون هناك لدى المقترض أو حتى البنك القدرة على تجنبها كونها عوامل يصعب السيطرة عليها أو التحكم بها، ومن هذه المخاطر : مخاطر السوق (أسعار الفائدة، التضخم وغيرها). الزوام وإبراهيم، ص 12

ب- **المخاطر غير النظامية (الخاصة)** : وهي المخاطر التي ترجع إلى أسباب متعلقة بالمقترض نفسه والتي تؤثر على قدرة المقترض على السداد، وهي مخاطر يمكن التنبؤ بها والتقليل من آثارها السلبية عبر التنويع، ومن هذه المخاطر : إفلاس المقترض، وفاة

المقترض، ضعف كفاءة المقترض في إدارة منشأته الاقتصادية، احتراق منشأة العميل أو تلف المخزون وغيرها الكثير من المخاطر الخاصة . طه، ص 330

أي أن المخاطر الخاصة ترجع لعوامل داخلية تؤثر على قدرة المقترض على السداد وبالتالي تؤثر سلباً على البنك وهو ما يتطلب من البنك التنبؤ بها وتوقع حدوثها مستقبلاً، وأما المخاطر العامة فهي تؤثر على حركة السوق ككل ويصعب على البنك التنبؤ بحدوثها مستقبلاً وبالتالي يصعب السيطرة عليها ولا يمكن تجنبها ولكن يمكن التخفيف من حدتها من خلال استراتيجيات التعامل مع المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يلائمه استراتيجية معينة للعلاج و التعامل الإيجابي معه كتجنب المخاطر أو التقليل من المخاطر أو نقل المخاطر إلى الغير .

4- إدارة المخاطر الائتمانية :

إن إدارة المخاطر الائتمانية هي عملية قياس وتقييم للمخاطر ووضع وتطوير الإستراتيجيات اللازمة لإدارتها ، إما من خلال نقل الخطر إلى جهة أخرى أو تجنب هذه المخاطر وتقليل آثارها السلبية وقبول بعضها أو كلها .

وهناك عدة أساليب للسيطرة والحد من مخاطر الائتمان يمكن إتباعها منها :

١ . تحليل الخطر : يعتبر تحليل الخطر من الأمور الأساسية في إدارة مخاطر الائتمان والخطوة الأولى للحد من مخاطره ، وذلك على اعتبار أنه لا يمكن السيطرة على الخطر إلا بعد التعرف على نوعه وحجمه ، والهدف من تحليل الخطر هو:

- تحديد ماهية الخطر ، وهو في هذه الحالة مخاطرة عدم السداد.
- تحديد مصادر الخطر وأسبابه.
- تقييم شدة الخطر (احتمال حدوثه) ، حيث تتناسب شدته طردياً مع احتمال حدوثه.

- تقييم حجم الخسائر المادية والمعنوية في حالة حدوثه ، وذلك لمقارنتها مع تكاليف الحماية من نتائجه إذا وقع ، حيث يجب أن تكون هذه التكاليف أقل من الخسائر الناتجة عند وقوعه.

وانطلاقاً من المعلومات التي يمكن الحصول عليها من تحليل الخطر يمكن الانطلاق لوضع الأسس والإجراءات الكفيلة بمنع حدوثه أو التقليل ما أمكن من آثاره السلبية إلى

حدودها الدنيا . رمضان وجودة، ص 220

2. التنوع : يعتبر التنوع من الوسائل والأساليب الهامة لإدارة المخاطر الائتمانية ،

وتقوم فكرة التنوع على : الحمزاوي، ص 39

- تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء .

- تحليل المحفظة وفق آجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة ، متوسطة ، طويلة).

- تحليل المحفظة وفق حجم العملاء (صغير ، كبير).

- تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات.

3. الضمانات : قد يطلب البنك من العميل تقديم بعض الضمانات لتدعيم مركزه المالي،

حيث يشكل الضمان بعض الحماية للمصرف ضد مخاطر عدم التسديد من قبل العميل،

وهو يعتبر مصدراً بديلاً للتسديد، حيث يبقى الوضع المالي والتجاري للعميل هو الأساس

في التسديد ، ولكن عند وجود ضعف في هذا الوضع يُطلب الضمان لرفع المستوى

الائتماني وتخفيض المخاطرة الائتمانية، فالضمانات تدعم الوضع المالي ولا تكون بديلاً

عنه . أرشيد وجودة، ص 66

4. التأمين على الائتمان : وسيتم الحديث بشكل مفصل عن التأمين على الائتمان في

ثانياً .

ثانياً - التأمين على الائتمان

1- مفهوم التأمين : توزيع الخسائر العرضية من خلال نقل الأخطار أو تحويلها من المؤمن لهم إلى شركات التأمين التي تقبل تعويض مثل هذه الخسائر عند تحقق تلك الأخطار. George E. Rejda ص 44

2- مفهوم التأمين على الائتمان : أحد أشكال التغطية التأمينية من خلال ترتيب ائتماني تمنح فيه شركات التأمين دفعات إلى المؤمن له (المقرض أو الجهة الدائنة) إذا زادت الخسائر الائتمانية للمؤمن له عن مبلغ معين. Mark s. Dorfman ص 33

3- أنواع التغطيات التي تقدمها وثيقة تأمين مخاطر الائتمان :

هناك أنواع متعددة من التأمين على الائتمان من بينها :

Raspanti, Thomas ، ص 19

1. التأمين على الائتمان التجاري المحلي : يوفر حماية للمؤمن له مقابل مخاطر عدم القدرة على تحصيل الحسابات المدينة ، وحالات عدم الدفع ، والتعثر الائتماني ، والدفعات البطيئة ، والتي يكون سببها عدم الملاءة المالية والائتمانية للمدينين .
2. تأمين ائتمان الصادرات : وهي مشابهة للتأمين المحلي من ناحية أنها تضمن حالات عدم الدفع إذا عجز المدين (المستورد) عن السداد للبائع (المصدر) كنتيجة لنقص التدفقات النقدية من قبل المشتري (المستورد) ، والجزء الأساسي في هذه الوثيقة أنها تغطي المخاطر السياسية مثل : العميل الأجنبي تكون لديه الرغبة في السداد ولكنه غير قادر على الدفع بسبب الحظر أو الحروب والأحداث المشابهة التي تحول دون تنفيذ العقد ، أو أية أفعال من قبل حكومة المشتري تحول دون الدفع ، أو التذبذبات التي تحدث للعملة ، والأسباب الأخرى الخارجة عن السيطرة .

٣. تأمين عدم المقدرة الائتمانية (ضمان مخاطر السداد) : ويغطي حالات العجز عن السداد ويتم بموجبه دفع كل أو جزء من قيمة الدفعات الشهرية للقرض في حالة العجز الكلي للمقترض.

٤. تأمين البطالة الإلزامي : يتم بموجبه دفع كل أو جزء من قيمة الدفعات الشهرية للقرض في حالة خسارة المقترض لدخله .

٥. التأمين الائتماني على الحياة : هو مشابه لتأمين الحياة المؤقت في حالة وفاة المقترض فإن قيمة البوليصة تدفع لسداد الدين إلى الجهة الدائنة ، والذي يكون اسمه مضاف إلى بوليصة التأمين على أنه المستفيد ، وإذا كانت قيمة التأمين أعلى من قيمة القرض فإن الفائض يدفع إلى ورثة المقترض .

٦. التأمين الائتماني للممتلكات : يتم بموجبه توفير التغطية التأمينية للممتلكات التي يتم تمويلها من خلال عمليات الإقراض ، ويفرضها البنك لحماية مصالحه في هذه الممتلكات الموضوع عليها إشارة الرهن لصالح البنك خوفاً من التغيرات التي تحدث في قيمة العقار بشكل لا يغطي قيمة القرض الممنوح ، أو نتيجة تعثر أحد المقترضين عن سداد التزاماته ، أو الخسارة الكلية للممتلكات المؤمن عليها ، ومن الأمثلة على ذلك قروض تمويل السيارات وقروض الإسكان .

ثالثاً - المناقشة والتحليل

1 - التعريف بالشركة الأردنية لضمان القروض : www.jlgc.com عن الشركة

تأسست " الشركة الأردنية لضمان القروض " كشركة مساهمة عامة محدودة في 17 نيسان 1994 برأسمال سبعة ملايين دينار كويتي شرعي لمشروع "ضمان القروض" الذي أنشئ بمبادرة من وكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي عام 1989، و أدير من قبل بنك الإنماء الصناعي لغاية أيلول 1993. هدفت الشركة لتوفير الضمان لمخاطر القروض التي تمنحها البنوك التجارية للمشروعات الإنتاجية المجدية ذات الحجم الصغير أو المتوسط المملوكة من قبل القطاع الخاص والعاملة في الأردن في كافة المجالات الاقتصادية المنتجة ، وتم عام 1997 زيادة رأسمالها إلى عشرة ملايين دينار أردني وإضافة برنامج ائتمان الصادرات ، و مع نهاية عام 2016 تم زيادة رأسمالها إلى ما يقارب 29 مليون دينار.

2 - البنوك الأردنية المشاركة في برامج الشركة الأردنية لضمان القروض :

بلغ عدد البنوك المشتركة بعلاقة تعاقدية مع الشركة (14) بنكاً أردنياً تجارياً www.jlqc.com التقارير المالية السنوية من أصل (24) بنكاً تجارياً تعمل في السوق الأردنية www.cbj.gov.jo دليل القطاع المصرفي في الأردن ، أي بنسبة (58.3%) من البنوك التجارية العاملة في السوق الأردنية .

3- أهم برامج الضمان التي تقدمها الشركة الأردنية لضمان القروض :

www.jlqc.com الخدمات والبرامج

1- برامج ضمان مخاطر القروض الإنتاجية	الحد الأعلى للسقف (دينار)	الحد الأعلى لفترة السداد	نسبة التغطية
--------------------------------------	---------------------------	--------------------------	--------------

	(شهر)		
72	250,000	ضمان تمويل المشاريع الصغيرة (الإنتاجي وبما فيها كفالة التمويل الإسلامي)	%70
36	15,000	ضمان تمويل المشاريع متناهية الصغر - المايكروية	%70
96	1,000,000	ضمان التمويل الصناعي والخدمات - إجابة	%70
96	1,000,000	ضمان التأجير التمويلي - إجابة	%70
96	1,000,000	كفالة - التمويل الإسلامي - إجابة	%70
96	250,000	ضمان تمويل المشاريع الناشئة	%85
60 - 36	350,000- 500	ضمان تمويل مشاريع الطاقة المتجددة	%70

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الالكتروني الرسمي للشركة الأردنية لضمان القروض

www.jlgc.com

2- برامج ضمان مخاطر القروض غير الانتاجية	الحد الأعلى للسقف (دينار)	الحد الأعلى لفترة السداد (شهر)	نسبة التغطية
ضمان تمويل القروض الإسكانية لأصحاب الدخل المتوسط والمحدود	75,000	300	%75
ضمان تمويل شراء الأراضي السكنية	50,000	120	%70

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الالكتروني الرسمي للشركة الأردنية لضمان القروض

www.jlgc.com

3- ضمان ائتمان الصادرات والمبيعات المحلية	الحد الأعلى للسقف (دولار)	الحد الأعلى لفترة السداد (شهر)	نسبة التغطية
ضمان ائتمان الصادرات	7,500,000	6	90%
ضمان المبيعات المحلية	7,500,000	6 - 4	90% - 80%

دور مؤسسات ضمان القروض في تخفيض المخاطر الائتمانية
"دراسة تجربة الشركة الأردنية لضمان القروض"

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الإلكتروني الرسمي للشركة الأردنية لضمان القروض

www.jlgc.com

ومن خلال الرجوع للتقارير السنوية للشركة الأردنية لضمان مخاطر القروض خلال فترة الدراسة ومن خلال دراسة المبالغ المضمونة في كل برنامج من برامج ضمان مخاطر القروض ظهر لدينا الجدول التالي :

الجدول رقم (1) المبالغ المضمونة من كل برنامج من برامج الضمان

المبالغ بالدينار

السنة	المبالغ المضمونة من القروض الإنتاجية	المبالغ المضمونة من قروض غير الإنتاجية	المبالغ المضمونة من ائتمان الصادرات والائتمان المحلي
2009 (سنة أساس)	6,636,590	4,285,019	140,328,379
2010	8,563,475	6,313,664	15,331,000
2011	12,038,130	11,263,433	164,402,000
2012	17,630,301	4,054,753	155,166,700
2013	23,060,499	3,127,117	216,022,000
2014	29,025,767	4,043,412	258,951,075
2015	29,883,302	3,283,670	203,480,000
2016	44,307,281	2,363,311	155,064,984
2017	50,951,027	1,681,437	156,934,049

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للشركة الأردنية لضمان القروض

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ مايلي :

- شهدت القيمة الإجمالية المضمونة لبرنامج ضمان الصادرات والمبيعات المحلية تأرجحاً بين الانخفاض والارتفاع وذلك تبعاً للحالة الاقتصادية السائدة في كل عام وما خلفته من تداعيات على الأنشطة الاقتصادية، ونستطيع القول من خلال الجدول أعلاه بأن القيمة

الإجمالية المضمونة لبرنامج ضمان الصادرات والمبيعات المحلية قد سجلت أرقام مرتفعة خلال معظم سنوات الدراسة - وإن تخلل ذلك حدوث انخفاضات طفيفة في بعض السنوات- وقد يرجع ذلك إلى إدراك كل من التجار الأردنيين الذين يبيعون بضاعتهم بالدين في السوق الأردنية بالإضافة للمصدرين إلى أهمية هذا المنتج التأميني في حمايتهم ضد مخاطر عدم الدفع .

- شهدت القيمة الإجمالية للمبالغ المضمونة من القروض الانتاجية ارتفاعاً خلال فترة الدراسة لتصل في عام 2017 إلى ما يقارب 5.9 مليون دينار بنسبة نمو مقارنة بسنة الأساس(2009) بلغت 668% تقريباً، وقد يرجع هذا الارتفاع المسجل خلال سنوات الدراسة كدلالة على أن الخدمات والبرامج التي تقدمها الشركة أصبحت تحظى باهتمام وطلب متزايد من جانب البنوك المشاركة لإدراكها أهمية التأمين على الائتمان كأحد أهم مخففات المخاطر الائتمانية ، وقد يعود السبب في ذلك إلى الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008 وما خلفته من آثار سلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية في الأردن.

- شهدت القيمة الإجمالية للمبالغ المضمونة من القروض غير الانتاجية انخفاضاً في معظم سنوات الدراسة ولا سيما السنوات الست الأخيرة من فترة الدراسة أي ابتداءً من عام 2012 ولغاية 2017 - وإن شهد عام 2014 ارتفاعاً طفيفاً - لتصل في عام 2017 إلى ما يقارب 1.6 مليون دينار حيث بلغ معدل النمو مقارنة بسنة الأساس (2009) - 61% ، ويمكن تفسير ذلك كما إلى توجه سياسة الشركة إلى تخفيض منح الضمان للقروض غير الانتاجية والتركيز نحو منح الضمان للقروض الإنتاجية وبأنها قد حققت غايتها في تشجيع البنوك على التركيز على منح القروض لغايات إنتاجية وذلك تحقيقاً لرسالتها المتمثلة في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام في المملكة الأردنية من خلال توفير الضمانات اللازمة لتحسين البيئة الائتمانية المتاحة للمشروعات الاقتصادية المجدية والصادرات الوطنية ومجتمع الأعمال صغير ومتوسط الحجم.

كما أنه بالرجوع للتقارير المالية السنوية للشركة الأردنية لضمان القروض وذلك للأعوام من عام 2009 ولغاية عام 2017 يتضح لدينا أن الشركة الأردنية لضمان القروض قد عملت على توفير الضمانات اللازمة لتسهيل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك للمساهمة في عملية النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وذلك حسب الغاية الأساسية التي أنشئت لأجلها الشركة حيث تبين أن عدد القروض المضمونة الممنوحة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة يشكل النسبة الأكبر من إجمالي عدد القروض الانتاجية المضمونة خلال فترة الدراسة حيث وصلت هذه النسبة في عام 2017 إلى ما يقارب 94% من إجمالي عدد القروض الانتاجية المضمونة، والجدول أدناه يوضح هذه النسبة خلال سنوات الدراسة :



الجدول رقم (2) عدد القروض المضمونة لكل برنامج من برامج ضمان القروض الانتاجية

نسبة عدد القروض						

السنة	برنامج ضمان قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة	برنامج ضمان قروض رأس المال العامل	برنامج ضمان قروض التمويل الصناعي	برنامج ضمان قروض التأجير التمويلي	المجموع	المضمونة في برنامج قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي عدد القروض المضمونة في برامج القروض الانتاجية
2009	210	1	12	22	245	86%
2010	274	1	15	14	304	90%
2011	393	1	33	20	447	88%
2012	323	298	42	21	684	47%
2013	335	220	22	19	596	56%
2014	406	159	26	7	598	68%
2015	479	66	25	3	573	84%
2016	716	33	45	3	797	90%
2017	1081	15	55	1	1152	94%

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للشركة الأردنية لضمان القروض

4- مصادر بيانات متغيرات الدراسة وفترة الدراسة:

سوف يتم الاعتماد في هذه الدراسة على التقارير المالية الربعية المتعلقة بالشركة الأردنية لضمان القروض والصادرة عن موقع بورصة عمان www.ase.com.jo خلال الفترة (من عام 2009 - لعام 2017) وذلك بهدف إيضاح العلاقة بين متغيرات الدراسة.

5- اختبار الفرضية:

لمعرفة أثر ضمان القروض في تخفيض المخاطر الائتمانية تم تحديد متغيرات الدراسة وفق ما يلي :

المتغير المستقل (X): ضمان القروض

وسيتم التعبير عنه من خلال احتساب نسبة العمولات المستوفاة عن كل فترة مالية لقاء الاشتراك ببرامج الضمان المختلفة من إجمالي المبالغ المضمونة لذات الفترة المالية لجميع برامج الضمان.

حيث : نسبة العمولات المستوفاة عن كل فترة مالية لقاء الاشتراك ببرامج الضمان المختلفة من إجمالي المبالغ المضمونة سنوياً لجميع برامج الضمان = إجمالي العمولات المستوفاة عن كل فترة مالية / إجمالي المبالغ المضمونة لذات الفترة المالية لجميع برامج الضمان.

المتغير التابع (Y): المخاطر الائتمانية

وسيتم التعبير عنها من خلال احتساب نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي المبالغ المضمونة لكل فترة مالية لجميع برامج الضمان.

حيث : نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي المبالغ المضمونة لكل فترة مالية لجميع برامج الضمان = إجمالي الأرصدة المضمونة القائمة للقروض متأخرة السداد لكل فترة مالية / إجمالي المبالغ المضمونة لذات الفترة المالية لجميع برامج الضمان .

وحيث أن المخصصات تتكون من مخصص عام ومخصص خاص ، حيث يتم احتساب المخصص العام بنسبة 1% من المحفظة المضمونة للبرامج الإنتاجية والإسكانية و 3% من المتوسط اليومي للجزء المضمون من محفظة برامج ضمان الائتمان القائمة لآخر ثلاثة أشهر، ويتم احتساب المخصص الخاص لمواجهة تعثر القروض التي زادت أيام التأخير في سداد أقساطها عن 180 يوم للقروض الإنتاجية والإسكانية، حيث يتم احتساب المخصص الخاص بما يعادل الأرصدة المضمونة القائمة للقروض متأخرة السداد ، ولغايات البحث تم الاعتماد على المخصص الخاص كونه الأصدق تعبيراً عن حالات التعثر (المخاطر الائتمانية).

حيث تم بداية اختبار خضوع السلسلة الزمنية للتوزيع الطبيعي لكل من المتغير المستقل والمتغير التابع حيث :

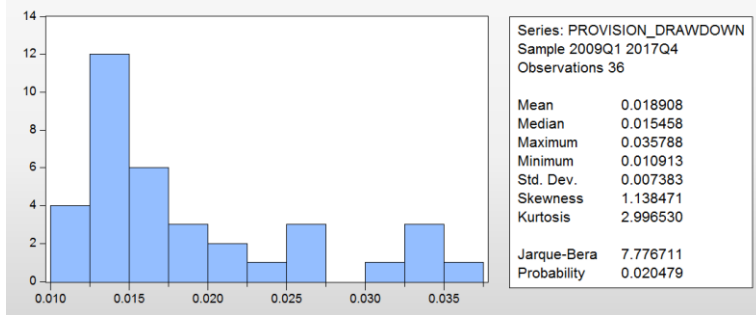
1- أظهر اختبار Jarque-Bera عدم خضوع السلسلة الزمنية للمتغير التابع للتوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة الاختبار 7.78 وبلغت قيمة معنوية الاختبار 0.02 وهي أصغر من 0.05 وهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة حيث أن :

H_0 : السلسلة تخضع للتوزيع الطبيعي. H_1 : السلسلة لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

وعليه تم فحص البيانات وفقاً لبرنامج SPSS للتأكد من خلوها من القيم الشاذة وتبين خلوها من القيم الشاذة وكون حجم العينة بلغ 36 مشاهدة (أي أكبر من 30 مشاهدة) فيمكن اعتبارها من العينات الكبيرة نسبياً وبالتالي نستطيع تجاوز شرط خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي.

شكل رقم (1) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير التابع

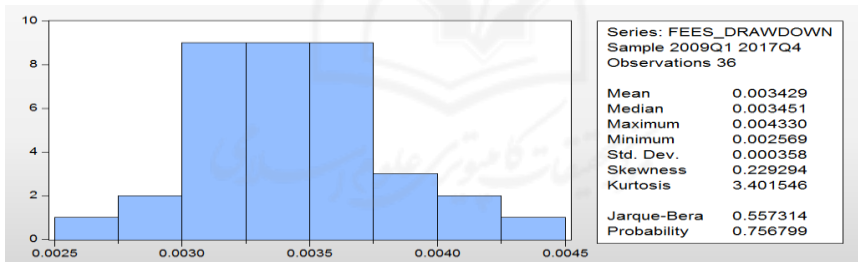
دور مؤسسات ضمان القروض في تخفيض المخاطر الائتمانية " دراسة تجربة الشركة الأردنية لضمان القروض "



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews)

2- أظهر اختبار Jarque-Bera خضوع السلسلة الزمنية للمتغير المستقل للتوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة الاختبار 0.56 وبلغت قيمة معنوية الاختبار 0.76 وهي أكبر من 0.05 وهذا يعني قبول فرضية العدم .

شكل رقم (2) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews)

ومن ثم تم اختبار فترة الإبطاء المثلى للسلسلة الزمنية لكل من المتغير المستقل والمتغير التابع وظهر لدينا ما يلي :

شكل رقم (3) معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى باستخدام نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: FEES_DRAWDOWN
Exogenous variables: C
Date: 07/27/19 Time: 18:24
Sample: 2009Q1 2017Q4
Included observations: 26

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	171.8321	NA*	1.15e-07*	-13.14093*	-13.09254*	-13.12700*
1	171.8397	0.013937	1.24e-07	-13.06459	-12.96781	-13.03672
2	171.9769	0.242825	1.33e-07	-12.99823	-12.85306	-12.95642
3	172.1857	0.353272	1.41e-07	-12.93736	-12.74381	-12.88162
4	173.7878	2.588079	1.35e-07	-12.98368	-12.74174	-12.91401
5	173.8400	0.080250	1.46e-07	-12.91077	-12.62044	-12.82716
6	174.1052	0.387555	1.55e-07	-12.85424	-12.51552	-12.75670
7	176.4839	3.293644	1.41e-07	-12.96030	-12.57319	-12.84883
8	177.0301	0.714231	1.47e-07	-12.92539	-12.48990	-12.79998
9	177.0344	0.005322	1.60e-07	-12.84880	-12.36492	-12.70946
10	177.4556	0.485968	1.70e-07	-12.80427	-12.27200	-12.65100

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews)

وبالتالي وفقاً للمخرجات أعلاه فإن فترة الإبطاء المثلى للمتغير المستقل هي (0)

وأما فيما يخص المتغير التابع فإن فترة الإبطاء المثلى كانت (1) حيث ظهرت نتائج الاختبار على النحو التالي :

شكل رقم (4) معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى باستخدام نموذج VAR

دور مؤسسات ضمان القروض في تخفيض المخاطر الائتمانية
 "دراسة تجربة الشركة الأردنية لضمان القروض"

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: PROVISION_DRAWDOWN
 Exogenous variables: C
 Date: 07/27/19 Time: 18:28
 Sample: 2009Q1 2017Q4
 Included observations: 26

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	114.7428	NA	9.28e-06	-8.749448	-8.701059	-8.735514
1	119.9951	9.696610*	6.70e-06*	-9.076550*	-8.979773*	-9.048682*
2	120.0152	0.035495	7.22e-06	-9.001170	-8.856005	-8.959368
3	120.0408	0.043279	7.80e-06	-8.926214	-8.732661	-8.870478
4	120.7854	1.202802	7.97e-06	-8.906568	-8.664626	-8.836897
5	120.9277	0.219032	8.55e-06	-8.840596	-8.550266	-8.756992
6	120.9939	0.096733	9.23e-06	-8.768764	-8.430046	-8.671226
7	121.3347	0.471784	9.78e-06	-8.718051	-8.330945	-8.606579
8	121.5564	0.289983	1.05e-05	-8.658186	-8.222691	-8.532779
9	121.5690	0.015491	1.14e-05	-8.582231	-8.098348	-8.442890
10	121.7171	0.170864	1.24e-05	-8.516699	-7.984427	-8.363424

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews)

ومن ثم تم الانتقال لاختبار استقرار السلاسل الزمنية عند مستوى دلالة إحصائية 5% من خلال اختبار Unit Root Test وذلك وفق اختبار Augmented Dickey- Fuller (ADF) واختبار Philips-Perron (PP) وفق النماذج الثلاثة (ثابت - ثابت واتجاه عام - بدون ثابت وبدون اتجاه عام) حيث أنه يستخدم اختبار جذر الوحدة لمعرفة إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أو ساكنة بمعنى أنه لا يوجد ارتباط بين بيانات السلسلة الواحدة أو جذر وحدة فيها، وقد ظهرت النتائج ما يلي :

الجدول رقم (5) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات

المتغير		ADF		PP		درجة الاستقرار
		قيمة الاختبار	Prob.	قيمة الاختبار	Prob.	
X	مع ثابت	- 4.941479	0.0003	- 5.024507	0.0002	عند المستوى
	مع ثابت و اتجاه عام	- 8.046162	0	- 12.03761	0	
	بدون	0.241460	<u>0.7505</u>	1.771213	<u>0.9794</u>	
Y	مع ثابت	- 1.435359	0.5538	- 1.435359	0.5538	عند المستوى
	مع ثابت و اتجاه عام	- 2.229107	0.4596	- 2.233453	0.4573	
	بدون	- 1.236737	0.1944	- 0.737579	0.3757	
	مع ثابت	- 6.495702	0	- 6.649178	0	عند درجة الفروق الأولى
	مع ثابت و اتجاه عام	- 6.417571	0	- 6.645575	0	
	بدون	- 6.398788	0	- 6.398788	0	

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews)

نلاحظ من الجدول أعلاه :

1- استقرار السلسلة الزمنية للمتغير التابع (نسبة إجمالي المخصص الخاص المستوى لكل فترة مالية عن كافة برامج الضمان من إجمالي المبالغ المضمونة لذات الفترة المالية لجميع برامج الضمان) عند درجة الفروق الأولى.

2- استقرار السلسلة الزمنية للمتغير المستقل (نسبة العمولات المستوفاة عن كل فترة مالية لقاء الاشتراك ببرامج الضمان المختلفة من إجمالي المبالغ المضمونة لذات الفترة المالية لجميع برامج الضمان) عند المستوى، وإن كان كلاً من اختبار ADF و اختبار PP قد أظهر عدم استقرار السلسلة الزمنية للمتغير المستقل عند المستوى وفق النموذج (بدون ثابت وبدون اتجاه عام) حيث أن نتائج اختبار هذا النموذج أظهرت عدم معنويته، وعليه تم اعتماد نتيجة استقرار السلسلة الزمنية للمتغير المستقل عند المستوى.

حيث أن فرضيات اختبار جذر الوحدة Unit Root Test :

HO: السلسلة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي هي غير مستقرة .

HI: السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي هي مستقرة .

وعليه فإن السلاسل الزمنية موضوع الدراسة مستقرة عند درجات مختلفة وبالتالي تم الانتقال لاختبار التكامل فيما بينها وفقاً لمنهجية ARDL (Auto Regressive Distributed Lag Models) حيث يستخدم هذا الاختبار لمعرفة وجود علاقة توازنية على الأمد الطويل بين المتغيرات المدروسة التي تكون سلاسلها الزمنية مستقرة عند درجات مختلفة.

حيث ظهرت النتيجة كالتالي :

الشكل رقم (6) تقدير النموذج وفق ARDL

Dependent Variable: PROVISION_DRAWDOWN
Method: ARDL
Date: 07/27/19 Time: 19:01
Sample (adjusted): 2011Q2 2017Q4
Included observations: 27 after adjustments
Maximum dependent lags: 10 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (10 lags, automatic): FEES_DRAWDOWN
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 110
Selected Model: ARDL(8, 9)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PROVISION_DRAWDOWN(-1)	0.188676	0.273043	0.691012	0.5091
PROVISION_DRAWDOWN(-2)	0.085351	0.257823	0.331045	0.7491
PROVISION_DRAWDOWN(-3)	-0.137497	0.236523	-0.581326	0.5770
PROVISION_DRAWDOWN(-4)	0.490765	0.214645	2.286400	0.0516
PROVISION_DRAWDOWN(-5)	-0.459347	0.253572	-1.811507	0.1076
PROVISION_DRAWDOWN(-6)	0.158876	0.294883	0.538776	0.6047
PROVISION_DRAWDOWN(-7)	0.188907	0.294391	0.641687	0.5390
PROVISION_DRAWDOWN(-8)	-0.494045	0.218668	-2.259334	0.0538
FEES_DRAWDOWN	8.241634	2.333008	3.532622	0.0077
FEES_DRAWDOWN(-1)	0.259701	3.094208	0.083931	0.9352
FEES_DRAWDOWN(-2)	-4.973879	2.558767	-1.943858	0.0878
FEES_DRAWDOWN(-3)	-0.871745	1.887600	-0.461827	0.6565
FEES_DRAWDOWN(-4)	-7.092013	2.139381	-3.314984	0.0106
FEES_DRAWDOWN(-5)	-4.103498	2.603227	-1.576312	0.1536
FEES_DRAWDOWN(-6)	-4.190007	2.414249	-1.735533	0.1209
FEES_DRAWDOWN(-7)	-6.925461	2.687740	-2.576686	0.0328
FEES_DRAWDOWN(-8)	-0.251160	2.042618	-0.122960	0.9052
FEES_DRAWDOWN(-9)	1.884110	1.876949	1.003815	0.3449
C	0.077121	0.024257	3.179335	0.0130
R-squared	0.880137	Mean dependent var	0.015316	
Adjusted R-squared	0.610447	S.D. dependent var	0.003260	
S.E. of regression	0.002035	Akaike info criterion	-9.365704	
Sum squared resid	3.31E-05	Schwarz criterion	-8.453818	
Log likelihood	145.4370	Hannan-Quinn criter.	-9.094552	
F-statistic	3.263505	Durbin-Watson stat	2.036344	
Prob(F-statistic)	0.046244			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews)

حيث نجد من الشكل أعلاه ما يلي :

- إن قيمة إحصائية الاختبار F-statistic بلغت حوالي 3.26 وبلغت معنوية الاختبار 0.046 تقريباً وهي أصغر من 0.05 وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة وبالتالي صلاحية النموذج .

حيث أن :

HO : لا تختلف قيمة أي معامل من معاملات النموذج عن الصفر وبالتالي عدم صلاحية النموذج .

HI : يوجد على الأقل معامل واحد من معاملات النموذج تختلف قيمته عن الصفر وبالتالي صلاحية النموذج .

وحيث تم التأكد من مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وفق الطريقة المعروفة باختبار الحدود Bounds Testing حيث ظهرت النتائج التالية :

الشكل رقم (7) اختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية طويلة الأجل وفق Bounds Test

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(PROVISION_DRAWDOWN)
 Selected Model: ARDL(8, 9)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 07/27/19 Time: 20:42
 Sample: 2009Q1 2017Q4
 Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.077121	0.024257	3.179335	0.0130
PROVISION_DRAWDO...	-0.978314	0.271201	-3.607333	0.0069
FEEES_DRAWDOWN(-1)	-18.02232	6.027075	-2.990226	0.0173
D(PROVISION_DRAW...	0.166990	0.211463	0.789688	0.4525
D(PROVISION_DRAW...	0.252341	0.204412	1.234472	0.2521
D(PROVISION_DRAW...	0.114844	0.146666	0.783032	0.4562
D(PROVISION_DRAW...	0.605609	0.177702	3.407998	0.0093
D(PROVISION_DRAW...	0.146262	0.217485	0.672515	0.5202
D(PROVISION_DRAW...	0.305138	0.198083	1.540452	0.1620
D(PROVISION_DRAW...	0.494045	0.218668	2.259334	0.0538
D(FEEES_DRAWDOWN)	8.241634	2.333008	3.532622	0.0077
D(FEEES_DRAWDOWN(...	26.52365	8.866108	2.991578	0.0173
D(FEEES_DRAWDOWN(...	21.54977	8.618042	2.500542	0.0369
D(FEEES_DRAWDOWN(...	20.67803	8.602041	2.403852	0.0429
D(FEEES_DRAWDOWN(...	13.58602	7.452303	1.823063	0.1058
D(FEEES_DRAWDOWN(...	9.482518	5.847059	1.621759	0.1435
D(FEEES_DRAWDOWN(...	5.292511	4.606775	1.148854	0.2838
D(FEEES_DRAWDOWN(...	-1.632950	3.255355	-0.501620	0.6294
D(FEEES_DRAWDOWN(...	-1.884110	1.876949	-1.003815	0.3449

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews)

الشكل رقم (8) تنمة اختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية طويلة الأجل وفق Bounds Test

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FEEES_DRAWDOWN	-18.42182	3.479615	-5.294211	0.0007
C	0.078831	0.012063	6.535127	0.0002
EC = PROVISION_DRAWDOWN - (-18.4218*FEEES_DRAWDOWN + 0.0788)				
F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.453183	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	27	10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
Finite Sample: n=30				
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews)

حيث يظهر في الجدول أعلاه ما يلي :

- إن قيمة F-statistic بلغت 4.45 وهي أكبر من قيمة الحد الأعلى عند درجة معنوية 10% و 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة .
- نجد أن قيمة معامل المتغير المستقل بلغت -18.42 وبلغت معنوية المعامل 0.0007 وهي أصغر من 0.05 وهذا يدل على معنوية معامل المتغير المستقل أي أن المتغير المستقل له أثر على المدى الطويل.

كما تم استخراج معادلة النموذج من خلال الشكل أعلاه على النحو التالي :

$$\text{PROVISION/DRAWDOWN} = 0.0788 - 18.4218 * \text{FEES/DRAWDOWN}$$

ومن ثم تم استخراج معادلة تصحيح الخطأ حيث ظهرت النتيجة التالية :

الشكل رقم (9) معادلة تصحيح الخطأ ECM

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(PROVISION_DRAWDOWN)
 Selected Model: ARDL(8, 9)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 07/27/19 Time: 21:16
 Sample: 2009Q1 2017Q4
 Included observations: 27

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PROVISION_DRAW...	0.166990	0.188914	0.883944	0.4025
D(PROVISION_DRAW...	0.252341	0.182158	1.385289	0.2034
D(PROVISION_DRAW...	0.114844	0.116421	0.986456	0.3528
D(PROVISION_DRAW...	0.605609	0.149432	4.052739	0.0037
D(PROVISION_DRAW...	0.146262	0.189189	0.773098	0.4617
D(PROVISION_DRAW...	0.305138	0.175088	1.742769	0.1195
D(PROVISION_DRAW...	0.494045	0.194741	2.536935	0.0349
D(FEES_DRAWDOWN)	8.241634	1.949187	4.228242	0.0029
D(FEES_DRAWDOWN(...	26.52365	6.916788	3.834678	0.0050
D(FEES_DRAWDOWN(...	21.54977	6.611370	3.259502	0.0115
D(FEES_DRAWDOWN(...	20.67803	6.662089	3.103836	0.0146
D(FEES_DRAWDOWN(...	13.58602	5.702395	2.382511	0.0444
D(FEES_DRAWDOWN(...	9.482518	4.292144	2.209273	0.0581
D(FEES_DRAWDOWN(...	5.292511	3.424275	1.545586	0.1608
D(FEES_DRAWDOWN(...	-1.632950	2.542268	-0.642320	0.5386
D(FEES_DRAWDOWN(...	-1.884110	1.570711	-1.199527	0.2646
CointEq(-1)*	-0.978314	0.239402	-4.086494	0.0035
R-squared	0.841417	Mean dependent var	-0.000529	
Adjusted R-squared	0.587685	S.D. dependent var	0.002835	
S.E. of regression	0.001820	Akaike info criterion	-9.513852	
Sum squared resid	3.31E-05	Schwarz criterion	-8.697954	
Log likelihood	145.4370	Hannan-Quinn criter.	-9.271243	
Durbin-Watson stat	2.036344			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.453183	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews)

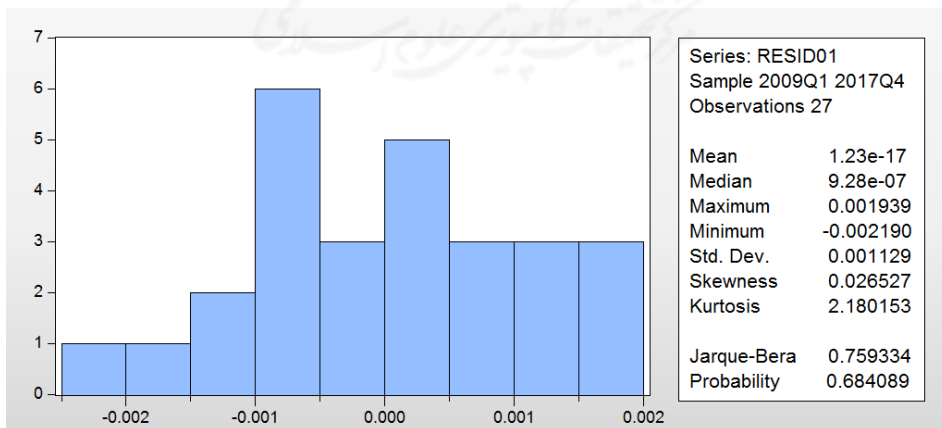
حيث نستنتج من الشكل أعلاه ما يلي :

- إن $CointEq(-1)$ (معامل حد الخطأ) بلغت تقريباً -0.98 وبلغت P -Value 0.0035 وهي أصغر من 0.05 أي أن معامل حد الخطأ هو سالب ومعنوي وهذا يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل .

- أن R -squared بلغت تقريباً 84% وهذا يعني بأن المتغيرات التفسيرية (المستقلة) تفسر ما مقداره 84% من التغيرات التي تحدث بالمتغير التابع وأما 12% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع فتعزى لعوامل أخرى لم يتسنى لنا إدخالها في الدراسة.

و بناءاً عليه تم إنشاء سلسلة البواقي $Residual\ series$ وسيتم اختبار خلوها من المشاكل الإحصائية حيث تم بداية التأكد من خضوعها للتوزيع الطبيعي من خلال اختبار جاركوبيرا وقد ظهرت النتيجة أدناه :

الشكل رقم (10) اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews)

وعليه نستنتج خضوع سلسلة البواقي للتوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة الاختبار 0.76 ومعنوية الاختبار بلغت 0.68 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي قبول الفرضية العدمية بخضوع سلسلة البواقي للتوزيع الطبيعي .

ومن ثم تم اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي **Correlogram** حيث ظهرت النتيجة التالية :

الشكل رقم (11) اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي في سلسلة البواقي

Date: 07/27/19 Time: 21:49
 Sample: 2009Q1 2017Q4
 Included observations: 27

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.033	-0.033	0.0324	0.857
		2 0.196	0.195	1.2320	0.540
		3 -0.188	-0.183	2.3811	0.497
		4 -0.440	-0.519	8.9833	0.062
		5 -0.017	0.026	8.9934	0.109
		6 -0.368	-0.255	14.043	0.029
		7 0.192	-0.040	15.484	0.030
		8 0.070	-0.012	15.684	0.047
		9 0.121	-0.063	16.322	0.060
		10 0.129	-0.180	17.087	0.072
		11 -0.232	-0.263	19.727	0.049
		12 0.082	-0.023	20.082	0.066

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews)

وبالتالي نستنتج من نتيجة الاختبار خلو سلسلة البواقي من مشكلة الارتباط الذاتي حيث نجد أن Prob. في أغلبها تقارب أو تتجاوز 0.05 حيث أن :

HO : عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في السلسلة الزمنية.

HI : وجود مشكلة الارتباط الذاتي في السلسلة الزمنية.

وبالتالي تم الانتقال لاختبار استقرار سلسلة البواقي من خلال إجراء اختبار جذر الوحدة حيث تم التوصل إلى أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى :

الجدول رقم (12) اختبار استقرار سلسلة البواقي

درجة الاستقرار	PP		ADF		
	Prob.	قيمة الاختبار	Prob.	قيمة الاختبار	
عند المستوى	0.0004	5.040697-	0.0004	5.016603-	مع ثابت
	0.0027	4.943799-	0.0029	4.911140-	مع ثابت و اتجاه عام
	0	5.139892-	0	5.124045-	بدون

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews)

ومن ثم تم اختبار وجود مشكلة عدم تجانس التباين Heteroscedasticity حيث ظهرت النتائج أدناه :

الشكل رقم (13) اختبار وجود مشكلة عدم تجانس التباين في سلسلة البواقي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.805520	Prob. F(18,8)	0.0698
Obs*R-squared	23.30765	Prob. Chi-Square(18)	0.1790
Scaled explained SS	1.207422	Prob. Chi-Square(18)	1.0000

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews)

حيث بلغت قيمة R^2 23.31 Obs* وبلغت Prob 0.179 وبالتالي نقبل فرضية العدم .

حيث أن :

HO : تجانس التباين Homoscedasticity (أي لا توجد مشكلة عدم تجانس التباين)

HI : عدم تجانس التباين Heteroscedasticity (أي توجد مشكلة عدم تجانس التباين)

وعليه تم الانتقال لاختبار العلاقة في الأجل القصير من خلال اختبار جرانجر للسببية وذلك للتأكد من اتجاه العلاقة الآنية (قصيرة الأجل) والتعرف على ماهية هذه العلاقة ، هل هي تبادلية باتجاهين أم أنها أحادية باتجاه واحد وإذا كانت أحادية أي متغير هو المؤثر و أيهما هو المتأثر بالمتغير الآخر فلا بد من إجراء اختبار جرانجر للسببية حيث ظهرت النتيجة التالية :

الشكل رقم (14) اختبار العلاقة السببية (على المدى القصير) بين متغيرات الدراسة

Pairwise Granger Causality Tests
 Date: 07/27/19 Time: 22:21
 Sample: 2009Q1 2017Q4
 Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
FEES_DRAWDOWN does not Granger Cause PROVISION_DRAWDOWN	34	2.30955	0.1173
PROVISION_DRAWDOWN does not Granger Cause FEES_DRAWDOWN		3.02308	0.0642

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews)

حيث يتبين من الشكل رقم (14) وجود فرضيتين عدميتين (Null Hypothesis) لاختبار السببية :

الأولى : لا تؤثر نسبة العمولات المستوفاة عن كل فترة مالية لقاء الاشتراك ببرامج الضمان المختلفة من إجمالي المبالغ المضمونة لذات الفترة المالية لجميع برامج الضمان

(ضمان القروض) في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي المبالغ المضمونة لكل فترة مالية لجميع برامج الضمان (المخاطر الائتمانية)

ونجد أن قيمة Prob. للفرضية العدمية الأولى بلغت 0.1173 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي تم قبول الفرضية العدمية الأولى بعدم تأثير المتغير المستقل بالمتغير التابع في الأجل القصير.

الثانية : لا تؤثر نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي المبالغ المضمونة لكل فترة مالية لجميع برامج الضمان (المخاطر الائتمانية) في نسبة الاستغلال من إجمالي سقف الضمان الممنوحة لكل فترة مالية لجميع برامج الضمان (ضمان القروض)

ونجد أن قيمة Prob. للفرضية العدمية الثانية بلغت 0.0642 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي تم قبول الفرضية العدمية الثانية وبالتالي فإن المتغير التابع لا يمارس تأثير على المتغير المستقل.

وبالتالي فإنه لا توجد علاقة بين المتغيرين في الأجل القصير وإنما هي علاقة توازنية على المدى الطويل.

بناءً على الاختبارات التي تم إجراؤها أعلاه تم التوصل إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين نسبة العمولات المستوفاة عن كل فترة مالية لقاء الاشتراك ببرامج الضمان المختلفة من إجمالي المبالغ المضمونة لذات الفترة المالية لجميع برامج الضمان و بين نسبة إجمالي المخصص الخاص المستوفى لكل فترة مالية عن كافة برامج الضمان من إجمالي المبالغ المضمونة لذات الفترة المالية لجميع برامج الضمان ، مع غياب العلاقة في الأجل القصير بين المتغيرين وبناءً عليه نستنتج بأن الشركة الأردنية لضمان القروض أسهمت في تخفيض المخاطر الائتمانية على المدى الطويل ، كون الغاية

الأساسية من تأسيس هذه الشركة هي توفير الضمانات الكافية لتحسين البيئة الائتمانية المتاحة للمشروعات الاقتصادية من خلال تشجيع البنوك على توسيع القاعدة الائتمانية من خلال توفير خدمة التأمين على الائتمان (ضمان القروض) الذي من شأنه تخفيض المخاطر الائتمانية.

6- دراسة إمكانية الاستفادة من التجربة الأردنية في ضمان القروض في سورية :

1- دراسة واقع المشروعات الصغيرة في سورية :

لا بد بداية من إلقاء الضوء على البيئة القانونية والتنظيمية التي تعمل من خلالها المشاريع الصغيرة في سورية، ويمكن القول أن البيئة القانونية للمشاريع الصغيرة في سورية غير مشجعة، فسورية لا تمتلك استراتيجية واضحة للمشاريع الصغيرة بل هي عبارة عن خطوات منفردة، والأمر السليبي هو أن كل خطوة جديدة تقوم على إلغاء ما سبقها بالإضافة عدم الاستفادة من التجارب السابقة والبناء عليها لإنجاح التجربة السورية.

لقد كان القانون رقم 71 لعام 2001 القاضي بإنشاء هيئة مكافحة البطالة أول قانون صدر في سورية وتوجه نحو المشاريع الصغيرة، وبموجب هذا القانون تم تحديد الأهداف العامة للبرنامج الوطني لمكافحة البطالة وهي دراسة وتمويل وتنفيذ مجموعة من الأنشطة الإنتاجية والخدمية والتي من شأنها المساهمة في توليد الدخل وتوفير فرص عمل، ثم صدر القانون رقم 39 لعام 2006 والذي بموجبه تم إلغاء هيئة مكافحة البطالة وتأسيس الهيئة العامة لتشغيل وتنمية المشروعات، وبعد عام واحد صدر القانون رقم 15 لعام 2007 الذي تم بموجبه إحداث مؤسسات مالية ومصرفية اجتماعية تقدم خدمات التمويل الصغير والمتناهي الصغر، ومن النشاطات المسموح بها لهذه المؤسسات قبول الودائع وتقديم القروض الصغيرة وخدمات التأمين الصغيرة المرتبطة بقروضها المقدمة، ومن ثم صدر عام 2016 القانون رقم 2 الذي أحدثت بموجبه هيئة تنمية المشروعات الصغيرة

والمتوسطة لتحل محل الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات وبالتالي ألغي القانون رقم 39 لعام 2006.

وأخيراً وفي عام 2016 صدر القانون رقم 12 القاضي بإحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتكون المؤسسة على شكل شركة مساهمة مغفلة خاصة لا تطرح أسهمها على الاكتتاب العام، وتكون مستقلة إدارياً ومالياً، ومن مهامها:

- ضمان مخاطر التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- تأمين الموارد المالية لضمان مخاطر التسهيلات الائتمانية الممنوحة.

2- المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في سورية :

تواجه المشاريع الصغيرة في سورية بعض المعوقات ونذكر منها :

أ- انحياز عمليات الإصلاح نحو المؤسسات الكبيرة وتعرض المؤسسات الصغيرة للإهمال ومن الأمثلة على ذلك :

- القانون رقم 3 لعام 2008 الخاص بتنظيم عمل الشركات في سورية والذي يوضح الإطار القانوني لشتى أنواع الشركات ما عدا المؤسسات الصغيرة.

- القوانين الضريبية في سورية تمنح إعفاءات للمؤسسات الكبيرة وليس للمؤسسات الصغيرة حيث تمنح القوانين الضريبية في سورية تخفيض لسقف الضرائب لكل من الشركات الصناعية والشركات المساهمة بالإضافة لإعفاء الشركات السياحية الكبيرة من تسديد ضريبة الدخل لمدة سبع سنوات وغيرها الكثير من الإعفاءات الضريبية للشركات الكبيرة .

ب- صعوبة حصول المؤسسات الصغيرة على التمويل خاصة تلك التي تقتصر إلى الضمانات إضافة إلى تعقيد إجراءات حصول مثل هذه المؤسسات على التمويل من قبل المصارف التجارية، كما أن المنظمات غير الحكومية التي تعنى بتوفير التمويل للمؤسسات الصغيرة تعمل على تقاضي معدلات فائدة ورسوم خدمة مرتفعة.

ج- غياب مؤسسات تعنى بحماية المؤسسات بشكل عام والمؤسسات الصغيرة بشكل خاص أو مؤسسات تعنى بضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة، و على الرغم

من صدور القانون رقم 12 لعام 2016 والقاضي بإحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وإعلان مصرف سورية المركزي بتاريخ 2018/10/08 عن تأسيس مؤسسة ضمان مخاطر القروض المتوسطة والصغيرة إلى إلا أنها إلى هذه اللحظة لم تباشر أعمالها بشكل فعلي وعلى أرض الواقع.

7- النتائج والتوصيات

1- النتائج:

توصلت الباحثة إلى النتائج التالية :

1- تقدم الشركة مجموعة من برامج الضمان التي تغطي نسبة جيدة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في السوق الأردنية (قروض إنتاجية، قروض أفراد ، ائتمان المبيعات المحلية ، ائتمان الصادرات) ، كما أنها تتجه لانتهاج سياسة ترمي إلى دعم القطاع الإنتاجي في الأردن مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التركيز في منح الضمان لبرامج القروض الإنتاجية.

2- يلعب التأمين على الائتمان دوراً فعالاً في تخفيض المخاطر الائتمانية، وبالتالي فإن الشركة الأردنية لضمان القروض لعبت خلال فترة الدراسة الدور المطلوب منها في تخفيض المخاطر الائتمانية الذي بدوره يشجع المصارف على منح التسهيلات الائتمانية بمختلف أنواعها مما يوفر التسهيلات اللازمة أمام المشروعات الاقتصادية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية .

3- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سورية من ضعف في القدرة على الحصول على التمويل لغياب الضمانات بالإضافة إلى غياب الدعم الحكومي وغير الحكومي لها وتركيز كافة القرارات والقوانين الصادرة جراء عملية الإصلاح الجارية في سورية على الشركات والمؤسسات الكبيرة سواء من إعفاءات ضريبية أو قوانين تنظم عمل الشركات وغيرها من الاجراءات المتخذة في سبيل عملية الإصلاح، وعلى الرغم من

المحاولة الأخيرة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سورية والمتمثلة بالقانون رقم 12 لعام 2016 القاضي بإحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن إعلان مصرف سورية المركزي في نهاية عام 2018 من تأسيس هذه المؤسسة إلا أنها إلى غاية هذه اللحظة لم تباشر أعمالها على أرض الواقع ولا تزال مجرد حبر على ورق.

٢- التوصيات :

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج تقترح الباحثة ما يلي :

1. ضرورة تقديم كافة التسهيلات اللازمة لمؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة مؤخراً في سورية، وذلك لممارسة مهامها ولعب الدور المنوط بها والغاية الأساسية من تأسيسها في تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل المطلوب لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دور المصارف في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
2. توفير البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة لتأسيس وضبط عمل شركات ومؤسسات متخصصة بتقديم منتج التأمين على الائتمان، مع ضرورة نشر ثقافة التأمين بشكل عام والتأمين على الائتمان بشكل خاص، والتوعية بمدى دوره في تعزيز قدرة المصارف على تقديم التسهيلات اللازمة لقيام المشاريع الاقتصادية التي تسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة لدوره الفعال في تخفيض المخاطر الائتمانية .
3. توجه المصارف السورية إلى اعتماد الأساليب الحديثة في تخفيض مخاطر الائتمان ومن أبرزها التأمين على الائتمان (ضمان مخاطر القروض) وذلك من خلال تفعيل مؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أرض الواقع واستحداث برامج الضمان المختلفة وفقاً لمختلف أنواع القروض ومباشرة أعمالها بشكل فعلي وذلك بالدرجة الأولى ومن ثم قيام مصرف سورية المركزي بتوجيه المصارف

السورية إلى ضرورة الاشتراك في برامج الضمان المعلن عنها من قبل مؤسسة ضمان مخاطر القروض .

4. العمل على استحداث مؤسسة أو اتحاد خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سورية تعنى بوضع سياسات العمل الخاصة بمثل هذه المؤسسات، وإقامة علاقات تعاون وتشاور مع اتحادات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإقليمية منها والدولية، بالإضافة إلى تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة من إعفاءات ضريبية ومزايا استثمارية وغيرها مما يساعدها على الاستمرارية والنمو.



المصادر والمراجع

أولاً : المراجع العربية :

أ- الكتب :

1. أرشيد ، عبد المعطي رضا ، جودة ، محفوظ أحمد ، إدارة الائتمان ، دار وائل ، عمان ، 1999.
2. الحمزاوي ، محمد كمال خليل ، اقتصاديات الائتمان المصرفي: الطبعة الثانية ، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٠ .
3. رمضان ، زياد ، جودة ، محفوظ ، إدارة الائتمان ، الشركة العربية المتحدة للتسويق ، القاهرة ، 2008 .
4. قرصيه، صبحي فارس، بكري، كامل عبد المقصود، النقود والبنوك والتجارة الخارجية ، دار الجامعات المصرفية ، 1979.
5. طه، طارق ، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية ، الإسكندرية ، ١٩٩٩
6. عبد الرحمن ، ابتهاج مصطفى ، إدارة البنوك التجارية ، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠ .
7. النجار ، فايق ، التحليل الائتماني .. مدخل اتخاذ القرارات ، مطبعة بنك الإسكان ، عمان ، 1997.

ب- الرسائل العلمية :

1. محمد، مياد. (2015). التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز عمليات التمويل " دراسة للتجربة الأردنية مع إمكانية الاستفادة منها في سورية" . رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.

ج- المجلات العلمية :

1. الزوام ، السنوسي محمد ، إبراهيم ، مختار محمد ، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية ، ورقة عمل ، جامعة الزرقاء الخاصة ، ٢٠٠٩.
2. عبد الحميد، قدي، سعدي ، وصاف. (٢٠٠٢). آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني 217- 234.

3. مسعداوي، يوسف. (٢٠١١). دور المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) في تعزيز صادرات واستثمار الدول الأعضاء. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 27 - العدد الأول- 49- 68.
- ثانياً : المراجع الأجنبية :

1. Cowan, Kevin, Drexler, Alejandro, Yañez, Álvaro.(2009). THE EFFECT OF CREDIT INSURANCE ON LIQUIDITY CONSTRAINTS AND DEFAULT RATES: EVIDENCE FROM A GOVERNMENTAL INTERVENTION. The Central Bank of Chile – ISSN-e 0717-4411, N°. 524, 2009.
2. George E. Rejda, principle of risk management and insurance, Addison Wesley, New York, 2005 .
3. Mark s. Dorfman, introduction to risk management and insurance, Pearson educational, 2005 .
4. Raspanti, Thomas M, Szakal , Eva, creating value through credit risk mitigation , business credit, 2002 .
5. SAN JOSÉ RIESTRA, AMPARO.(2003). CREDIT INSURANCE IN EUROPE : IMPACT, MEASUREMENT & POLICY

RECOMMENDATIONS . Centre for European Policy Studies –
ISBN 92-9079-413-5

ثالثاً : المواقع الالكترونية :

1. www.ase.com.jo
2. www.cbj.gov.jo
3. www.jlgc.com



